SECRETARY OF DEFENSE
1000 DEFENSE PENTAGON
WASHINGTON, DC 20301-1000

6 نيسان/ ابريل، 2010

توفر هذه المراجعة الخاصة بالوضع النووي خارطة طريق لتنفيذ أجندة الرئيس اوباما الخاصة بتقليص المخاطر النووية بالنسبة للولايات المتحدة، وحلفاؤنا وشركاؤنا، والمجتمع الدولي. وكما قال الرئيس في براغ في العام الماضي، العالم بدون أسلحة نووية لن يتحقق بسرعة، ولكن علينا البدء باتخاذ خطوات ملموسة اليوم.

تضع هذه المراجعة الخاصة بالوضع النووي منع الإرهاب النووي وانتشار الأسلحة النووية على قمة أجندة السياسة الأمريكية، وتصف كيف ستقوم الولايات المتحدة بتقليص دور الأسلحة النووية وعددها. وتعتبر الجهود، مثل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة مع روسيا، وقمة الامن النووي، وعملنا الخاص بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، والمقاربة الأوسع للردع، عناصر مركزية بهذه الإستراتيجية.

في نفس الوقت، وطالما كانت الاسلحة النووية موجودة، فإن علي الولايات المتحدة الاستمرار في الاحتفاظ بترسانة نووية سالمة وآمنة وفعالة – وذلك للحفاظ علي الاستقرار الاستراتيجي مع القوى النووية الرئيسية الاخرى، وردع الخصوم المحتملين، وطمأنة حلفائنا وشركائنا فيما يتعلق بالتزاماتنا الأمنية تجاههم.

تدعو المراجعة الخاصة بالوضع النووي الي القيام بالاستثمارات الضرورية للغاية من أجل إعادة بناء البنية التحتية النووية الأمريكية القديمة. ولتحقيق هذا الهدف، طلبت تحويل حوالي (5) مليار دولار من وزارة الدفاع الي وزارة الطاقة علي مدار السنوات العديدة القادمة. هذه الاستثمارات، بالإضافة إلي إستراتيجية مراجعة الوضع النووي الخاصة باطالة عمر الرؤوس النووية، تمثل خطة تحديث تتمتع بالمصداقية وتعتبر ضرورية لتعزيز البنية التحتية النووية ودعم قوة الردع الخاصة ببلادنا. كما أنها ستمكننا أيضاً من القيام بالمزيد من عمليات تخفيض الأسلحة عن طريق السماح لنا بمواجهة التهديدات المستقبلية بدون الحاجة إلي مخزون كبير من الأسلحة غير المنشورة.

كانت هذه المراجعة، من بدايتها وحتى نهايتها، جهدا شاركت فيه وكالات حكومية مختلفة. ومن ثم، فإنها تعكس قوة ما يمكن انجازه عندما تعمل أقسام حكومتنا بشكل منسجم. إن الخطوات المحددة في هذا التقرير ستستغرق سنوات، وفي بعض الحالات، عقود من الزمن حتى يتم استكمالها. وسيكون تنفيذها عملا تضطلع به إدارات متعددة ودورات عديدة بالكونغرس، وستتطلب إجماعاً مستمراً من الحزبين.

وفي الختام، أود أن اتوجه بالشكر الي هؤلاء الرجال والنساء في وزارتي الدفاع والطاقة، بما فيهم العاملين في المختبرات الوطنية، الذين يعتبرون عناصر أساسية في الحفاظ علي ترسانتنا النووية. إن عملهم الهام يضمن أمن الولايات المتحدة وكذلك أمن شركائنا وحلفائنا.

ملخص تنفيذي

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس اوباما في براغ في نيسان / ابريل 2009، سلط الرئيس الضوء علي الاخطار النووية في القرن الحادي والعشرين معلنا ان الولايات المتحدة "ستنشد السلام والأمن لعالم خال من الأسلحة النووية"، وذلك للتغلب على هذه التهديدات الخطيرة والمتنامية. وأقر الرئيس بأن مثل هذا الهدف الطموح لا يمكن تحقيقه بسرعة. ربما، كما قال، ليس خلال حياته. إلا أن الرئيس عبر عن اصراره على اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه تحقيق ذلك الهدف، بما فيها تخفيض عدد الاسلحة النووية ودورها في إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة. وتعهد الرئيس، في نفس الوقت، بأنه طالما كانت هناك أسلحة نووية، فإن الولايات المتحدة ستحتفظ بترسانة سالمة وآمنة وفعالة، وذلك لردع الخصوم المحتملين ولطمأنة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها الآخرين في مجال الأمن إلى أن بإمكانهم الاعتماد علي الالتزامات الامنية للولايات المتحدة.

تحدد مراجعة الوضع النووي (NPR) لعام 2010 مقاربة الادارة الامريكية الخاصة بالترويج لاجندة الرئيس المتعلقة بتخفيض الاخطار النووية والسعي لتحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بتعزيز المصالح الأمنية الاوسع للولايات المتحدة. وتعكس مراجعة الوضع النووي أولويات الرئيس الخاصة بالأمن القومي والأهداف الداعمة للإستراتيجية الدفاعية التي حددتها مراجعة الدفاع الرباعية لعام 2010.

يركز تقرير مراجعة الوضع النووي، بعد وصف التغيرات الأساسية في البيئة الأمنية الدولية، علي خمسة أهداف أساسية لسياستنا المتعلقة بأسلحتنا النووية ووضعنا النووي:-

1. منع انتشار الأسلحة النووية والإرهاب النووي؛
2. تقليص دور الأسلحة النووية الأمريكية في إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة؛
3. الحفاظ علي الردع والاستقرار الإستراتيجي عند مستويات القوة النووية المخفضة؛
4. تعزيز الردع الاقليمي وطمأنة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها؛
5. الحفاظ علي ترسانة نووية سالمة وآمنة وفعالة.

وفي الوقت الذي ركزت فيه مراجعة الوضع النووي بصورة أساسية علي الخطوات التي ستُتخذ في السنوات الخمس إلى العشر القادمة، فإنها أخذت في الاعتبار أيضاً المسار المستقبلي للإستراتيجية النووية الأمريكية والوضع النووي على المدى الأطول. إن تحقيق تقدم مستدام في مجال تخفيض الأخطار النووية، في الوقت الذي نضمن فيه الأمن لأنفسنا ولحلفائنا وشركائنا، سيتطلب جهدا منسقا من قبل سلسلة طويلة من الإدارات الأمريكية ودورات الكونغرس المتعاقبة. إن التوصل إلي إجماع مستدام حول الطريق إلي الأمام يعتبر مسألة حيوية.

البيئة الأمنية الدولية المختلفة والمتغيرة

لقد تغيرت البيئة الأمنية الدولية إلي حد كبير منذ نهاية الحرب الباردة، واصبح تهديد الحرب النووية العالمية ضئيلاً، ولكن مخاطر الهجوم النووي ازدادت.

وكما أوضح الرئيس اوباما، يعتبر الإرهاب النووي هو أشد الأخطار في أيامنا هذه واكثرها الحاحاً. إذ يسعى تنظيم القاعدة وحلفاؤه المتشددون إلي امتلاك الأسلحة النووية. وعلينا أن نفترض انهم سيستخدمون مثل هذه الاسلحة إذا تمكنوا من الحصول عليها. إن تعرض كميات ضخمة من مثل هذه المواد النووية في أنحاء العالم لخطر السرقة أو الاستيلاء عليها، وتوفر المعدات والتكنولوجيا الحساسة في السوق النووية السوداء، يشكل مخاطرة كبيرة تتمثل في إمكانية حصول الإرهابيين على ما يحتاجونه لصنع سلاح نووي.

ويتمثل التهديد المُلح الآخر في هذه الأيام في الانتشار النووي. فقد تحصل دول إضافية – خاصة تلك التي تختلف مع الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها ومع المجتمع الدولي بشكل أعم- علي اسلحة نووية. وقد انتهكت كوريا الشمالية وايران – في سعيهما لتحقيق طموحاتهما النووية – الالتزامات الخاصة بمنع الانتشار النووي، وتحدتا قرارات مجلس الأمن الدولي، وسعتا للحصول علي قدرات توصيل الاسلحة النووية عن طريق الصواريخ، وقاومتا الجهود الدولية لحل الأزمات اللتان ساهمتا في خلقها عبر الوسائل الدبلوماسية. لقد زاد سلوكهما الاستفزازي من عدم الاستقرار في مناطقهما مما قد يؤدي إلى توليد ضغط في الدول المجاورة للنظر في خيارات الردع النووية الخاصة بها. إن الاستمرار في عدم الامتثال لأعراف عدم الانتشار النووي من جانب هاتين الدولتين ودول أخرى سيضعف بشكل خطير من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسيؤدي إلي تداعيات أمنية سلبية بالنسبة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة التهديدات الملحة والمتزايدة للإرهاب النووي وانتشار الاسلحة النووية، فإن عليها الاستمرار في التطرق للتحدي الأكثر ألفة المتمثل في ضمان الاستقرار الإستراتيجي مع القوى النووية الحالية، خاصة روسيا والصين. ولا تزال روسيا هي النظير الوحيد لأمريكا في مجال قدرات الأسلحة النووية. ولكن طبيعة العلاقة الأمريكية-الروسية تغيرت بصورة أساسية منذ أيام الحرب الباردة. وفي الوقت الذي يستمر فيه الاختلاف في السياسات بين البلدين في الظهور، وتستمر روسيا في تحديث قواتها النووية التي لا تزال هائلة، إلا أن روسيا والولايات المتحدة لم يعدا خصمين، وتراجعت إلى حد كبير احتمالات المواجهة العسكرية بينهما. كما ان الدولتين زادتا من تعاونهما في مجالات المصالح المشتركة، بما فيها منع الارهاب النووي وانتشار الأسلحة النووية.

تعتمد الولايات المتحدة والصين على بعضهما البعض بشكل متزايد، كما أن مسؤولياتهما المشتركة في التعامل مع التهديدات الأمنية العالمية، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والارهاب، تتنامى. وفي نفس

الوقت، لا تزال الولايات المتحدة وجارات الصين الآسيوية قلقين من جهود التحديث العسكري الصينية الحالية، بما فيها التحديث النوعي والكمي لترسانتها النووية. ولا تزال الترسانة النووية للصين أصغر بكثير من ترسانات روسيا والولايات المتحدة. ولكن الافتقار للشفافية المحيط ببرامجها النووية – وتيرتها ونطاقها وكذلك الاستراتيجية والمبدأ اللذان يوجهان هذه البرامج – تثير تساؤلات حول نوايا الصين الاستراتيجية في المستقبل.

هذه التغيرات في بيئة التهديد النووي غيرت من ترتيب هواجسنا النووية وأهدافنا الاستراتيجية. وعلينا، في السنوات القادمة، أن نعطي الأولوية القصوى لثني دول اضافية عن الحصول على قدرات اسلحة نووية ومنع المجموعات الارهابية من الحصول على القنابل النووية أو المواد اللازمة لصنعها. وفي نفس الوقت علينا الاستمرار في الحفاظ علي علاقات إستراتيجية مستقرة مع روسيا والصين ومواجهة التهديدات التي تشكلها أي دول نووية صاعدة، مما يحمي الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا من التهديدات النووية أو الترويع النووي، ويخفض من أي دوافع قد تكون لديهم للسعي وراء الحصول علي ردع نووي خاص بهم.

الآثار المترتبة على سياسات الأسلحة النووية الأمريكية ووضع القوة

لم تعد الترسانة النووية الضخمة التي ورثناها من عهد الحرب الباردة الذي أتسم بالمواجهة العسكرية ثنائية القطبية مناسبة للتعامل مع التحديات التي يفرضها الارهابيون الانتحاريون والأنظمة غير الصديقة التي تسعى لامتلاك الأسلحة النووية. وبالتالي، أصبح من الضروري أن نعيد رسم سياساتنا النووية ووضعنا النووي ليتناسبوا مع أكثر أولوياتنا إلحاحا – منع الإرهاب النووي والانتشار النووي.

هذا لا يعني ان ردعنا النووي أصبح عديم الصلة. في الواقع، وطالما وجدت الأسلحة النووية، فإن الولايات المتحدة ستحتفظ بقوات نووية سالمة وآمنة وفعالة. وهذه القوات النووية ستستمر في لعب دور أساسي في ردع الخصوم المحتملين وطمأنة حلفائنا وشركائنا في أنحاء العالم.

إلا أن التغيرات الأساسية في بيئة الأمن الدولي في السنوات الأخيرة – بما فيها نمو القدرات العسكرية الأمريكية التقليدية بدون منافس، والتحسينات الرئيسية في الدفاعات الصاروخية، وتخفيف حدة منافسات الحرب الباردة – تمكنا من تحقيق هذه الأهداف بمستويات قوة نووية أقل بكثير، وباعتماد أقل على الأسلحة النووية. وبالتالي فإننا نستطيع الآن، وبدون تعريض ردعنا التقليدي وأهداف الطمأنة للخطر، بلورة سياساتنا الخاصة بالأسلحة النووية وهيكل قوتنا بطرق تمكننا من مواجهة أكثر تحدياتنا الأمنية إلحاحاً بشكل أفضل.

- من خلال تقليص دور الأسلحة النووية الأمريكية وعددها – وفاءً بالبند السادس من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي – نستطيع ان نضع أنفسنا

في موقف أكثر قوة بكثير لإقناع شركائنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالانضمام إلينا في اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط نظام منع الانتشار وتأمين المواد النووية في أنحاء العالم.

- من خلال الحفاظ على رادع نووي ذي مصداقية وتعزيز بنيان الأمن الاقليمي بالدفاعات الصاروخية والقدرات العسكرية التقليدية الأخرى، نستطيع أن نطمئن حلفائنا وشركائنا، الذين لا يمتلكون الأسلحة النووية، في أنحاء العالم بخصوص التزاماتنا الأمنية حيالهم والتأكيد على أنهم لا يحتاجون لقدرات أسلحة نووية خاصة بهم.
- من خلال إتباع برنامج إدارة سليم للمخزون النووي من أجل زيادة عمر الأسلحة النووية الأمريكية، نستطيع ضمان رادع نووي سليم وآمن وفعال بدون تطوير رؤوس نووية جديدة أو القيام بالمزيد من الاختبارات النووية.
- من خلال تحديث مرافقنا النووية القديمة والاستثمار في رأس المال البشري، نستطيع إلى حد كبير تخفيض عدد الأسلحة النووية التي نحتفظ بها تحوطا من المفاجآت الفنية أو الجيوسياسية، والإسراع بتفكيك الرؤوس الحربية خارج الخدمة، وتحسين فهمنا لأنشطة الأسلحة النووية الأجنبية.
- من خلال تشجيع الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا والصين، وتحسين الشفافية والثقة المتبادلة، نستطيع المساعدة على خلق الظروف المواتية للتحرك إلى الأمام باتجاه عالم خال من الأسلحة النووية، وبناء أساس أقوى للتعامل مع الانتشار النووي والارهاب النووي.
- من خلال العمل على تخفيض بروز الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والتحرك خطوة خطوة نحو التخلص منها، نستطيع أن نغير التوقع المتنامي القائل بأن قدرنا هو أن نعيش في عالم يتزايد فيه عدد الدول النووية، وأن نخفض الدوافع لدى دول اضافية للتحوط ضد مستقبل غير مؤكد عن طريق السعي وراء خيارات نووية خاصة بها.

منع الانتشار النووي والارهاب النووي

سوف تقود الولايات المتحدة، كعنصر أساسي من عناصر جهدنا للتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية، جهودا دولية موسعة لإعادة بناء وتقوية نظام عالمي لعدم الانتشار النووي – ولأول مرة، تضع مراجعة الوضع النووي لعام 2010 هذه الأولوية في مقدمة الأجندة النووية الأمريكية. ولقد تنامت الهواجس في السنوات الأخيرة من أننا نقترب من نقطة تحول نووية – وأنه إذا لم يتم وقف التوجهات الخطيرة في هذه الأيام وعكسها، فإننا سنعيش، وقبل فترة ليست بالطويلة، في عالم تتزايد فيه بشكل مطرد أعداد الدول المسلحة نوويا، وتتزايد فيه احتمالات أن يضع الارهابيون أياديهم على أسلحة نووية.

وتشمل المقاربة الأمريكية الخاصة بمنع الانتشار النووي والارهاب النووي ثلاثة عناصر رئيسية. أولا، نحن نسعى لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي وعماده الأساسي، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن طريق وقف الطموحات النووية لكوريا الشمالية وإيران، وتقوية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة

الذرية وتعزيز الامتثال لها، وتعطيل التجارة النووية غير المشروعة، وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بدون زيادة مخاطر الانتشار النووي. ثانيا، نحن نسرع بالجهود لتنفيذ مبادرة الرئيس اوباما الخاصة بتأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر في انحاء العالم خلال أربعة سنوات.

وثالثا، نحن نقوم بجهود في مجال الحد من الأسلحة – بما فيها معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية الجديدة (ستارت الجديدة)، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإدخالها حيز النفاذ، والتفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها – كوسيلة لتعزيز قدرتنا على حشد دعم دولي واسع للتدابير اللازمة لتعزيز نظام عدم الانتشار وتأمين المواد النووية في أنحاء العالم.

ومن بين المبادرات الأساسية للإدارة ما يلي:

- السعي الدؤوب لتنفيذ مبادرة الرئيس في براغ لتأمين كل المواد النووية المعرضة للمخاطر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الإسراع بمبادرة الحد من التهديدات العالمية والبرنامج الدولي لحماية المواد النووية والتعاون بشأنها. ويشمل ذلك زيادة التمويل لبرامج عدم الانتشار النووي التابعة لوزارة الطاقة في السنة المالية 2011 بمقدار 2.7 مليار دولار، أي أكثر من 25 بالمائة.
- تعزيز القدرات القومية والدولية لتعطيل شبكات الانتشار غير المشروعة واعتراض المواد النووية المهربة، والاستمرار في توسيع جهودنا الخاصة بالأدلة الجنائية النووية لتحسين القدرة على التعرف على مصدر المواد النووية المستعملة أو المزمع استعمالها في صناعة جهاز تفجير نووي ارهابي.
- البدء في برنامج بحوث وتطوير قومي شامل لدعم التقدم المستمر نحو عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك العمل الموسع على استنباط تكنولوجيا التحقق وتطوير اجراءات الشفافية.
- تجديد الالتزام الأمريكي بتحميل أي دولة أو مجموعة إرهابية أو أي جهة من غير الدول تقوم بدعم أو تمكين جهود الإرهابيين للحصول على أسلحة دمار شامل أو استعمالها، سواء عن طريق التسهيل أو التمويل أو توفير الخبرات أو الملجأ الآمن لمثل هذه الجهود، المسؤولية الكاملة عن القيام بهذه الأعمال.

تقليص دور الأسلحة النووية الأمريكية

لقد تقلص دور الأسلحة النووية في الأمن القومي الأمريكي وفي الاستراتيجية العسكرية الأمريكية إلى حد كبير في العقود الأخيرة، ولكن يمكن، ويجب، اتخاذ خطوات أخرى في هذا الوقت.

ويتمثل الدور الأساسي للأسلحة النووية الأمريكية، والذي سيستمر طالما كانت هناك أسلحة نووية، في ردع الهجوم النووي على الولايات المتحدة وعلى حلفائنا وشركائنا.

وقد احتفظت الولايات المتحدة، خلال الحرب الباردة، بحق استعمال الأسلحة النووية ردا على أي هجوم تقليدي كبير يقوم به الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في حلف وارسو. كما ان الولايات المتحدة، وبعد تخليها عن أسلحتها الكيماوية والبيولوجية تمشيا مع المعاهدات الدولية (في حين أن بعض الدول لا تزال تمتلك هذه الأسلحة او تسعى لامتلاكها)، احتفظت بحق استعمال الأسلحة النووية لردع أي هجوم بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، تغير الموقف الاستراتيجي بطرق أساسية. فمع بروز الولايات المتحدة كقوة عسكرية تقليدية متفوقة والتحسينات المستمرة في الدفاعات الصاروخية الأمريكية وقدرتها على مواجهة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والتخفيف من تأثيراتها، تراجع دور الأسلحة النووية الأمريكية في ردع الهجمات غير النووية – التقليدية والبيولوجية أو الكيماوية – إلى حد كبير. وستستمر الولايات المتحدة في تقليص دور الأسلحة النووية في ردع الهجمات غير النووية.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن الولايات المتحدة مستعدة الآن لتعزيز "ضمانها الأمني السلبي" الذي تبنته لفترة طويلة، وذلك عن طريق الإعلان بأنها لن تستعمل، أو تهدد باستعمال، الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على أسلحة نووية، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تمتثل لالتزاماتها الخاصة بمنع الانتشار النووي.

إن الغرض من وراء هذا الضمان المعدل هو التركيز على المزايا الأمنية المترتبة على الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال لها، وإقناع الدول غير الحائزة على أسلحة نووية، الأطراف في المعاهدة بالعمل مع الولايات المتحدة والأطراف المعنية الأخرى لتبني تدابير فعالة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وتؤكد الولايات المتحدة، من خلال هذا الضمان المعزز، بأن أي دولة مؤهلة للتمتع بهذا الضمان تقوم باستعمال أسلحة كيماوية أو بيولوجية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها ستواجه احتمال رد عسكري تقليدي مدمر - وأن أي أفراد مسؤولين عن الهجوم، سواء كانوا قادة وطنيين أو قادة عسكريين، سيتحملون كامل المسؤولية. وتحتفظ الولايات المتحدة، آخذة بعين الاعتبار الامكانية الكارثية للأسلحة البيولوجية والوتيرة السريعة لتطور التكنولوجيا البيولوجية، بحق إجراء أي تعديلات على الضمان نتيجة لتطور وانتشار تهديد الأسلحة البيولوجية وقدرات الولايات المتحدة على مواجهة ذلك التهديد.

وفي حالة الدول التي لا يغطيها هذا الضمان – الدول التي تمتلك أسلحة نووية والدول التي لا تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي – يظل هناك نطاق ضيق من الظروف الطارئة التي يمكن للأسلحة النووية الأمريكية ان تلعب فيها دورا في ردع هجوم بالأسلحة التقليدية أو بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة غير مستعدة في الوقت الراهن لتبني سياسة عامة مفادها أن ردع الهجوم النووي هو الغرض الوحيد للأسلحة النووية، ولكنها ستعمل على خلق الظروف التي يمكن في ظلها تبني مثل هذه السياسة بطريقة آمنة.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن استعدادنا لاستعمال الأسلحة النووية ضد الدول التي لا يغطيها الضمان الجديد قد ازداد بأي شكل من الأشكال. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة ترغب في التأكيد على انها ستنظر في استعمال الأسلحة النووية فقط في الظروف القاهرة للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها. إن من مصلحة الولايات المتحدة ومصلحة كل الدول الأخرى أن يمتد سجل عدم استعمال الأسلحة النووية منذ 65 عاما إلى الأبد.

وعلى ذلك، ومن بين النتائج الرئيسية الناجمة عن مراجعة الوضع النووي:

- ستستمر الولايات المتحدة في تعزيز القدرات التقليدية وتخفيض دور الأسلحة النووية في ردع الهجمات غير النووية، وذلك بهدف جعل ردع الهجوم النووي على الولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها هو الغرض الوحيد للأسلحة النووية الأمريكية.
- سوف تنظر الولايات المتحدة في استعمال الأسلحة النووية فقط في الظروف القاهرة للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة او حلفائها وشركائها.
- لن تستعمل الولايات المتحدة، او تهدد باستعمال، الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على أسلحة نووية، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تمتثل للالتزامات الخاصة بعدم الانتشار النووي.

الحفاظ على الردع الإستراتيجي والاستقرار عند مستويات قوة نووية مخفضة

قامت الولايات المتحدة وروسيا، منذ نهاية الحرب الباردة، بتخفيض عدد الأسلحة النووية الإستراتيجية المنشورة ميدانيا بحوالي 75 بالمائة، ولكنهما لا تزالان تحتفظان بأسلحة نووية أكثر بكثير مما تحتاجان اليه لأغراض الردع. والإدارة الأمريكية ملتزمة بالعمل مع روسيا للحفاظ على الاستقرار عند مستويات قوة مخفضة بدرجة كبيرة.

معاهدة ستارت الجديدة. تتمثل الخطوة التالية في هذه العملية في استبدال معاهدة ستارت 1 لعام 1991 المنتهي مفعولها باتفاقية أخرى قابلة للتحقق-- **معاهدة ستارت الجديدة**. وكانت إحدى المهام الأولى لمراجعة الوضع النووي تتمثل في تطوير مواقف أمريكية لمفاوضات معاهدة ستارت الجديدة والنظر في كيفية هيكلة القوات الأمريكية على ضوء التخفيضات التي تتطلبها الاتفاقية الجديدة. وقد توصلت مراجعة الوضع النووي إلى النتائج التالية:

- يمكن الاحتفاظ بالردع المستقر أثناء تخفيض أدوات التوصيل الاستراتيجية الأمريكية – الصواريخ البالستية عابرة القارات (ICBMs)، والصواريخ البالستية التي تنطلق من الغواصات (SLBMs)، وقاذفات القنابل النووية الثقيلة، بحوالي 50 بالمائة من مستوى معاهدة ستارت 1، وتخفيض الرؤوس النووية الاستراتيجية المتفق عليها بحوالي 30 بالمائة من مستوى معاهدة موسكو.

- استنادا على تحليل مراجعة الوضع النووي، وافقت الولايات المتحدة وروسيا على الحدود المنصوص عليها في معاهدة ستارت الجديدة والقاضية بالسماح بألف وخمسمائة وخمسين رأسا استراتيجيا متفق عليها، و700 أداة توصيل استراتيجية منشورة ميدانيا، وعدد اجمالي من المنصات الاستراتيجية المنشورة وغير المنشورة ميدانيا يبلغ 800 منصة.

- سيتم الاحتفاظ بالمجموعة الثلاثية النووية الأمريكية المكونة من الصواريخ البالستية عابرة القارات، والصواريخ البالستية التي تنطلق من الغواصات، وقاذفات القنابل النووية الثقيلة بمقتضى معاهدة ستارت الجديدة.

- كل الصواريخ البالستية الأمريكية عابرة القارات سيتم تحويلها لتحمل رأس نووي واحـــد "de-MIRVed" لزيادة استقرارها.

- سيتم الحفاظ على مساهمات الأنظمة غير النووية في الردع الاقليمي الأمريكي وأهداف الطمأنة عن طريق تجنب القيود على الدفاعات الصاروخية والاحتفاظ بخيارات استعمال القاذفات الثقيلة وأنظمة الصواريخ بعيدة المدى في أدوار تقليدية.

مضاعفة الوقت اللازم للرئيس لاتخاذ القرار. خلصت مراجعة الوضع النووي إلى أن وضع الاستنفار الحالي للقوات الاستراتيجية الأمريكية – مع وجود القاذفات الثقيلة خارج دائرة الاستعداد الكامل طوال الوقت، وكل الصواريخ البالستية عابرة القارات تقريباً في حالة استنفار، وعدد كبير من الغواصات المسلحة بالقذائف البالستية (SSBNs) في البحر في أي وقت من الأوقات – يجب الحفاظ عليه حاليا. وخلصت ايضا إلى ضرورة استمرار الجهود للتقليل بشكل أكبر من إمكانية حدوث إطلاق نووي نتيجة للحوادث، أو الأعمال غير المصرح بها، أو سوء التصور، ومضاعفة الوقت المتاح للرئيس للنظر فيما إذا كان عليه التصريح باستعمال الأسلحة النووية. وتشمل الخطوات الرئيسية ما يلي:

- الاستمرار في الممارسة الخاصة "باستهداف المحيط المفتوح" لكل الصواريخ البالستية عابرة القارات والصواريخ البالستية التي تنطلق من الغواصات بحيث أن الصاروخ، في الحالة غير المحتملة للغاية، والمتمثلة في الإطلاق غير المرخص به أو غير المقصود، سيسقط في المحيط المفتوح، وأن يُطلب من روسيا إعادة تأكيد التزامها بهذه الممارسة.

- المضي قدما في تعزيز نظام القيادة والسيطرة الأمريكي لمضاعفة الوقت المتاح للرئيس لاتخاذ القرار في حالة حدوث أزمة نووية.

- استشراف أنماط جديدة لوضع الصواريخ البالستية عابرة القارات في قواعد تعزز من فرص بقائها وتخفض بشكل أكبر من أي حوافز للإطلاق السريع.

تعزيز الاستقرار الاستراتيجي. آخذين بعين الاعتبار أن روسيا والصين تقومان حاليا بتحديث قدراتهما النووية – وتدعي الدولتان كلتاهما أن الدفاع الصاروخي الأمريكي وبرامج الصواريخ التي تحمل رؤوسا

تقليدية تبعث على عدم الاستقرار – فإن الحفاظ على استقرار استراتيجي مع الدولتين سيشكل تحديا هاما في السنوات القادمة.

- سوف تدخل الولايات المتحدة في حوار ثنائي على مستوى عال مع كل من روسيا والصين حول الاستقرار الاستراتيجي بهدف تشجيع علاقات استراتيجية اكثر استقرارا وحيوية وشفافية.

سوف يسمح الحوار الاستراتيجي مع روسيا للولايات المتحدة بأن تشرح أن دفاعتها الصاروخية وأي أنظمة صواريخ أمريكية مستقبلية بالستية طويلة المدى تحمل رؤوسا تقليدية إنما هي مصممة للتعامل مع التهديدات الاقليمية الصاعدة حديثا، وانه لا يقصد من ورائها التأثير على التوازن الاستراتيجي مع روسيا. ومن جهتها، يمكن لروسيا شرح برامجها الخاصة بالتحديث، وتوضيح مبدأها العسكري الحالي (خاصة مدى الأهمية التي تعلقها على الأسلحة النووية)، ومناقشة الخطوات التي يمكن لروسيا اتخاذها للتقليل من الهواجس في الغرب بشأن ترسانتها النووية غير الاستراتيجية، مثل المضي قدما في تعزيز أنظمتها غير الاستراتيجية في عدد صغير من المرافق المؤمنة في أعماق روسيا.

ويهدف الحوار مع الصين حول الاستقرار الاستراتيجي إلى توفير مسار وآلية لكل طرف للتعبير عن وجهات نظره بشأن استراتيجيات الطرف الآخر، وسياساته وبرامجه في مجال الأسلحة النووية والقدرات الاستراتيجية الأخرى. ويتمثل الهدف من وراء مثل هذا الحوار في تعزيز الثقة، وتحسين الشفافية، والتقليل من عدم الثقة. وكما يوضح تقرير مراجعة الدفاع الصاروخي الباليستي لعام 2010، فإن "الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العلاقات الأمريكية – الصينية مهم لهذه الإدارة بمثل أهمية الحفاظ على استقرار استراتيجي مع القوى الرئيسية الأخرى".

التخفيضات النووية المستقبلية. أمر الرئيس بإجراء مراجعة لأهداف الحد من الأسلحة في الفترة التي تعقب معاهدة ستارت الجديدة، والنظر في امكانية إجراء تخفيضات مستقبلية في الأسلحة النووية. وسوف تؤثر عدة عوامل على حجم ووتيرة التخفيضات المستقبلية في القوات النووية الأمريكية الأقل من مستويات معاهدة ستارت الجديدة.

أولا، يجب ان تستمر أي تخفيضات نووية مستقبلية في تعزيز ردع الخصوم الاقليميين المحتملين، والاستقرار الاستراتيجي مع روسيا والصين، وطمأنة حلفائنا وشركائنا. وسوف يتطلب ذلك تقييما جديدا لمتطلبات الردع؛ والمزيد من التحسينات في القدرات غير النووية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها؛ والتخفيضات التي تركز على الأسلحة الإستراتيجية وغير الإستراتيجية؛ والتشاور عن كثب مع الحلفاء والشركاء. وسوف تستمر الولايات المتحدة في التأكد من أن المكاسب، في حسابات أي خصم محتمل، كما يتصورها من وراء مهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها أو شركائها ستكون أقل بكثير من التكاليف غير المقبولة التي يتسبب بها الرد.

ثانيا، سوف يسمح تنفيذ برنامج رعاية المخزون (النووي) والاستثمارات في البنية التحتية النووية، التي أوصت بها مراجعة الوضع النووي، للولايات المتحدة بالتحول بعيداً عن سياسة الاحتفاظ بأعداد كبيرة

من الرؤس الحربية غير المنشورة ميدانيا تحوطا من المفاجآت الفنية أو الجيوسياسية، مما يسمح بتخفيضات رئيسية في المخزون النووي. وهذه الاستثمارات ضرورية جدا لتسهيل التخفيض مع الاحتفاظ بالقدرة على الردع في ظل معاهدة ستارت الجديدة وما يتلوها.

ثالثا، سوف تبقى القوة النووية الروسية عاملا هاما في تحديد مدى وسرعة استعدادنا لتخفيض القوات الأمريكية. ونظرا لعلاقاتنا المتحسنة، لم تعد الحاجة للتساوي العددي الصارم بين البلدين ملحة كما كانت خلال الحرب الباردة. ولكن الفروق الكبيرة في القدرات النووية يمكن أن تبعث هواجس لدى الطرفين وفي اوساط حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، وقد لا تشجع على الحفاظ على علاقة استراتيجية مستقرة وطويلة المدى، خاصة في الوقت الذي تخفض فيه القوات النووية بدرجة كبيرة. وبالتالي، فإننا سنولي أهمية لإنضمام روسيا الينا ونحن ننتقل لمستويات أدنى.

تشمل بعض توصيات مراجعة الوضع النووي الرئيسية ما يلي:

- القيام بتحليل متابعة لتحديد أهداف لتخفيضات نووية مستقبلية أقل من المستويات المتوقعة في معاهدة ستارت الجديدة، في الوقت الذي يتم فيه تعزيز ردع الخصوم الاقليميين المحتملين، والاستقرار الاستراتيجي مع روسيا والصين، وطمأنة حلفائنا وشركائنا.
- التطرق للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، سويا مع الأسلحة النووية غير المنشورة ميدانيا لدى الطرفين، في أي مفاوضات مع روسيا في الفترة التي تلي معاهدة ستارت الجديدة.
- تنفيذ التخفيضات في القوات النووية الأمريكية بطرق تحافظ على موثوقية وفعالية الطمأنينة الأمنية لحلفائنا وشركائنا. وسوف تتشاور الولايات المتحدة مع الحلفاء والشركاء عند تطوير مقاربتها لمفاوضات ما بعد معاهدة ستارت الجديدة.

تعزيز الردع الإقليمي وإعادة طمأنة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها

إن الولايات المتحدة ملتزمة تماما بتعزيز العلاقات الامنية الثنائية والاقليمية والعمل مع الحلفاء والشركاء من أجل تكييف هذه العلاقات لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. إن مثل هذه العلاقات الأمنية حيوية لردع التهديدات المحتملة، ويمكن لها أيضا أن تخدم أهدافنا المتصلة بعدم الانتشار -- عن طريق الإظهار للدول المجاورة أن سعيها للحصول على الأسلحة النووية لن يؤدي سوى إلى تقويض هدفها لتحقيق مزايا عسكرية أو سياسية، وبإعادة طمأنة حلفاء وشركاء الولايات المتحدة غير النوويين إلى أنه بالإمكان حماية مصالحهم الأمنية دون قدرات ردع نووية خاصة بهم.

لقد لعبت الأسلحة النووية الأمريكية دورا أساسيا في مد نطاق الردع إلى حلفاء الولايات المتحدة وشركائها ضد الهجمات النووية أو الإكراه المدعوم بالتهديدات النووية من قبل الدول في منطقتهم التي تمتلك أو تسعى لامتلاك أسلحة نووية. وقد تم توفير "مظلة نووية" أمريكية ذات مصداقية عبر مجموعة من الوسائل -- القوات الإستراتيجية الأمريكية الثلاثية، والأسلحة النووية غير الاستراتيجية المنتشرة بصورة متقدمة في مناطق رئيسية من العالم، والأسلحة النووية الموجودة في الولايات المتحدة والتي

يمكن نشرها بسرعة خارج الولايات المتحدة لمواجهة حالات الطوارئ الإقليمية. ولقد تغير مزيج وسائل الردع على مر الزمن ومن منطقة إلى أخرى.

ففي أوروبا، تم تخفيض الأسلحة النووية الأمريكية المنتشرة بصورة متقدمة على نحو كبير منذ نهاية الحرب الباردة، ولكن ظل هناك عدد صغير من الأسلحة النووية الأمريكية منتشرا في تلك القارة. وعلى الرغم من أن خطر وقوع هجوم نووي ضد أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو في أدنى مستوياته التاريخية الآن، فإن وجود الأسلحة النووية الأمريكية -- إلى جانب الترتيبات النووية الفريدة المشتركة مع الناتو، والتي تشارك بموجبها الدول الأعضاء بالحلف غير الحائزة على الأسلحة النووية في التخطيط النووي وامتلاك الطائرات المصممة بصورة خاصة للتمكن من حمل أسلحة نووية -- يسهم في تماسك التحالف وتوفير الطمأنينة للحلفاء والشركاء الذين يشعرون بأنهم معرضون لتهديدات إقليمية. وستتم مناقشة دور الأسلحة النووية في الدفاع عن أعضاء التحالف هذا العام أثناء مراجعة الناتو لمفهومه الاستراتيجي. ولا يمكن إحداث أي تغييرات في الوضع النووي للناتو إلا بعد المراجعة الشاملة لذلك من قبل التحالف -- والقرار الذي يتخذه بهذا الشأن.

وفي آسيا والشرق الأوسط -- حيث لا توجد هياكل تحالف متعددة الأطراف مماثلة لحلف شمال الاطلسي – حافظت الولايات المتحدة على ردع موسع عن طريق التحالفات الثنائية والعلاقات الأمنية، ومن خلال وجودها العسكري المتقدم في المنطقة والضمانات الأمنية. وعندما انتهت الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة بسحب أسلحتها النووية المنتشرة بصورة متقدمة في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك إزالة الأسلحة النووية من سفن السطح البحرية والغواصات ذات الأغراض العامة. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الولايات المتحدة على قواتها الإستراتيجية المركزية وعلى القدرة على إعادة نشر النظم النووية في شرق آسيا في أوقات الأزمات.

وعلى الرغم من أن الأسلحة النووية قد أثبتت كونها عنصرا رئيسيا في طمأنة الولايات المتحدة لحلفائها وشركائها، فقد اعتمدت الولايات المتحدة بشكل متزايد على العناصر غير النووية لتعزيز الهياكل الأمنية الإقليمية، بما في ذلك الوجود المتقدم للقوات الأمريكية التقليدية ووجود دفاعات فعالة على الأرض ضد الصواريخ الباليستية. ومع انخفاض دور الأسلحة النووية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، فإن هذه العناصر غير النووية ستتبوأ حصة أكبر من عبء الردع. وعلاوة على ذلك، فإن أحد العناصر المكونة للردع الإقليمي الفعال ليس فقط كونه غير نووي، ولكن كونه أيضا غير عسكري – إنه العلاقات السياسية القوية القائمة على الثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها.

الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. لقد خفضت الولايات المتحدة أسلحتها النووية غير الاستراتيجية (أو "التكتيكية") بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة. ولا تحتفظ الولايات المتحدة اليوم سوى بعدد محدود من الأسلحة النووية المنتشرة بصورة متقدمة في أوروبا، بالإضافة إلى عدد صغير من الأسلحة النووية المخزنة في الولايات المتحدة لأغراض النشر المحتملة في الخارج لدعم الردع الممتد للحلفاء والشركاء في جميع أنحاء العالم. وتحتفظ روسيا بقوة أكبر بكثير من الأسلحة النووية غير الإستراتيجية، ينتشر عدد كبير منها بالقرب من أراضي دول أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وقد خلصت مراجعة الوضع النووي إلى أن الولايات المتحدة سوف:

- تحتفظ بالقدرة على نشر الأسلحة النووية الأمريكية بصورة متقدمة على المقاتلات القاذفة التكتيكية والقاذفات الثقيلة، وتمضى قدما في تمديد عمر القنبلة ب – 61 (B-61) على نطاق كامل، بما في ذلك تعزيز سلامتها وأمنها ومراقبة استخدامها.
- إنهاء خدمة صواريخ كروز المجهزة نوويا التي تطلق من البحر (تي أل أيه أم – أن/ TLAM-N).
- مواصلة صيانة وتطوير قدرات توجيه الهجمات البعيدة المدى التي تكمل الوجود العسكري المتقدم للولايات المتحدة وتعزز الردع الإقليمي.
- مواصلة، وعندما يكون من الملائم، توسيع المشاورات مع الحلفاء والشركاء لمعالجة كيفية ضمان مصداقية وفعالية الردع الأمريكي الموسع. ولن يتم إحداث أية تغييرات في قدرات الردع الموسعة الأمريكية بدون مشاورات عن كثب مع حلفائنا وشركائنا.

الحفاظ على ترسانة نووية سالمة وآمنة وفعالة

إن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان بقاء أسلحتها النووية سالمة وآمنة وفعالة. ومنذ نهاية الاختبارات النووية الأمريكية في عام 1992، تمت صيانة الرؤوس النووية لدينا والتصديق على أنها آمنة وموثوق بها من خلال برنامج إدارة المخزون الذي عمل على إطالة عمر الرؤوس الحربية عن طريق إعادة تجديدها بما يصل تقريبا إلى حد الاحتفاظ بالمواصفات الأصلية لها. واستشرافا للمستقبل لمدى ثلاثة عقود، فإن مراجعة الوضع النووي نظرت في الكيفية الأفضل لتمديد عمر الرؤوس الحربية النووية القائمة بما يتفق مع برنامج إدارة المخزون المفروض من قبل الكونغرس وأهداف الولايات المتحدة لعدم الانتشار، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- لن تقوم الولايات المتحدة بإجراء تجارب نووية جديدة وستواصل العمل من أجل المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإدخالها حيز النفاذ.
- لن تطور الولايات المتحدة أية رؤوس نووية جديدة. وسوف تستخدم برامج إطالة العمر (LEPs) مكونات نووية قائمة على أساس تصاميم تم اختبارها سابقا فقط، ولن تدعم مهام عسكرية جديدة أو توفر الموارد لقدرات عسكرية جديدة.
- سوف تدرس الولايات المتحدة خيارات لضمان سلامة وأمن وموثوقية الرؤوس النووية على أساس كل حالة على حدة، وبما يتفق مع برنامج إدارة المخزون المفروض من قبل الكونغرس. وسيتم النظر في المجموعة الكاملة لبرامج إطالة عمر الأسلحة النووية: تجديد الرؤوس الحربية الموجودة، وإعادة استخدام المكونات النووية من رؤوس حربية نووية مختلفة، واستبدال المكونات النووية.

- في أي قرار للشروع في التطوير الهندسي لأحد برامج إطالة عمر رأس حربي، فإن الولايات المتحدة ستعطي أفضلية قوية لخيارات التجديد أو إعادة الاستخدام. وسيجرى استبدال المكونات النووية فقط إذا لم يكن من الممكن تلبية أهداف برنامج إدارة المخزون بطرق أخرى، وإذا تم تحديداً التصريح بذلك من الرئيس والحصول على موافقة الكونغرس.

وتمشياً مع هذه النتائج، أوصت مراجعة الوضع النووي بما يلي:

- توفير التمويل الكامل لبرنامج إطالة عمر الرأس الحربي المنصوب على الغواصات دبليو - 76 (W-76) ودراسة إطالة عمر القنبلة ب – 61 (B-61) وأنشطة المتابعة المتعلقة بذلك؛

- البدء في دراسة خيارات برامج إطالة العمر للرأس الحربي دبليو - 78 (W-78) المركب على الصواريخ الباليستية عابرة القارات، بما في ذلك إمكانية استخدام الرؤوس الحربية الناتجة على القذائف الباليستية التي تطلق من الغواصات أيضا للحد من عدد أنواع الرؤوس الحربية.

ومن أجل أن يظل المخزون النووي الأمريكي سالما وآمنا وفعالا، يجب أن يكون مدعوما ببنية تحتية مادية حديثة -- تتألف من مختبرات الأمن القومي ومُجمع لمرافق الدعم -- وقوى عاملة ذات كفاءة عالية لديها المهارات المتخصصة اللازمة للحفاظ على الردع النووي. وفيما تقوم الولايات المتحدة بخفض أعداد الأسلحة النووية لديها، تصبح موثوقية الأسلحة المتبقية لديها في المخزون -- ونوعية المرافق اللازمة للحفاظ عليها -- أكثر أهمية.

وكذلك فإن رأس المال البشري هو أيضاً مصدر قلق. فقد وجدت مختبرات الأمن القومي أنه أصبح من الصعب بصورة متزايدة اجتذاب العلماء والمهندسين الواعدين من الجيل القادم والاحتفاظ بهم. إن التزام الإدارة بخطة واضحة وطويلة الأجل لإدارة المخزون، وكذلك لمنع انتشار الاسلحة النووية والارهاب النووي، سيعمل على تعزيز توظيف علماء ومهندسي الغد والاحتفاظ بهم من خلال توفير الفرصة لهم للمشاركة في الأبحاث الصعبة وذات المغزى وفي أنشطة التطوير.

وخلصت مراجعة الوضع النووي إلى ما يلي:

- ينبغي تعزيز قاعدة العلوم والتكنولوجيا والهندسة، الهامة بالنسبة لإدارة المخزون، وكذلك التبصير بشأن منع الانتشار.

- هناك حاجة لزيادة الاستثمارات في مجمع الأسلحة النووية من المرافق والموظفين لضمان السلامة والأمن والفعالية طويلة المدى لترسانتنا النووية. وسيتم استكشاف بناء مرافق جديدة لدعم متطلبات إدارة المخزون ويتم حاليا تطوير خطة إدارة لذلك من قبل الإدارة القومية للأمن النووي.

- هناك حاجة لزيادة التمويل لمشروع أبحاث استبدال الكيمياء والمعادن في مختبر لوس ألاموس القومي ليحل محل المرفق القديم الذي يبلغ عمره الآن 50 عاما، وتطوير مرفق جديد لمعالجة اليورانيوم في محطة واي 12 في اوك ريدج في ولاية تينيسي.

التطلع إلى المستقبل: نحو عالم خال من الأسلحة النووية

إن تنفيذ توصيات مراجعة الوضع النووي لعام 2010 من شأنه تعزيز أمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، كما أنه سيقربنا بعدة خطوات مهمة من رؤيا الرئيس لعالم خال من الأسلحة النووية.

إن الظروف التي من شأنها أن تسمح في النهاية للولايات المتحدة ودول أخرى بالتخلي عن أسلحتها النووية دون المخاطرة بحدوث عدم استقرار وعدم أمن دولي أكبر هي ظروف صعبة التحقيق جدا. ومن بين هذه الظروف النجاح في وقف انتشار الأسلحة النووية، وقدر أكبر من الشفافية في برامج وقدرات البلدان الرئيسية التي تثير القلق، وطرق تحقق وتكنولوجيات قادرة على كشف انتهاكات الالتزام بنزع السلاح، وتدابير إنفاذ قوية وذات مصداقية كافية لردع مثل هذه الانتهاكات، وفي نهاية المطاف حل النزاعات الإقليمية التي يمكن أن تحفز الدول المتنافسة على حيازة الأسلحة النووية والاحتفاظ بها. ومن الواضح أن مثل هذه الظروف لا وجود لها اليوم.

ولكن بمقدورنا -- ويجب علينا -- أن نعمل بنشاط لإيجاد هذه الظروف. ويمكننا اتخاذ الخطوات العملية المحددة في مراجعة الوضع النووي لعام 2010، التي لن تدفعنا فقط نحو الهدف النهائي المتمثل في التخلص من جميع الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بل إنها وفي حد ذاتها، سوف تعيد تنشيط النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وتقيم حواجز أعلى أمام اقتناء الأسلحة النووية والمواد النووية من جانب الجماعات الإرهابية، وتعزز أمن الولايات المتحدة والأمن الدولي.